المصطلح النحوي في العربية بين المنطق العلمي والمنطق التعليمي

أ. بلخير لخضر
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة باتنة

ملخص:

هذا المقال، قراءة نقدية في المصطلح النحوي العربي، في مستوييه العلمي والتعليمي، تهدف إلى بيان طبيعة كل من المستويين، وارتباطهما بجوهر العربية، وخصائصها التعبيرية والإبلاغية، ومدى استجابة النحو التعليمي-من خلال قواعده وضوابطه- للأهداف التربوية والتعليمية، المتمثلة في تربية الذوق اللغوي السليم، والتحكم في الآليات اللغوية نطقا وكتابة، بالعودة إلى التراث اللغوي العربي الأصيل.

Résumé :

Cet exposé est une lecture critique dans le terme grammatical arabe, dans ses deux niveaux scientifique et éducatif. Le but et de montrer la nature de chacun des deux niveaux, et leur relation avec la substance de la langue arabe, et leurs spécificités d'expression et de communication, ainsi que le taux de feed back de la grammaire éducative, a partir de ses règles et ses restrictions pour des objectifs scientifiques et éducatifs, concernant l'éducation du goût linguistique correct, ainsi que la maîtrise des outils linguistiques de prononciation et écriture, et cela par le retour au patrimoine linguistique pur .

مدخل: اهتم علماء العربية الأوائل بلغتهم – لغة القرآن الكريم– رواية وجمعا، ثم تبويبا وتنظيما ودراسة، حتى عُدّت علوم العربية مضرب الأمثال، من حيث الثراء والتنوع والدقة والضبط. ولا يخفى على الباحث اللغوي اليوم، أن معرفة علماء العربية الأوائل بلغتهم، وفهمهم معاني النحو والإعراب، غير فهم المتأخرين من النحويين وأشباه النحويين؛ فأولئك يصدرون عن استقراء واجتهاد، وهؤلاء يصدرون عن لجاجة وعناد،[1] وشتان ما بين الحالين.

كان النحو عند أولئك المتقدمين من علماء العربية يعني "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها." [2] فالنحو إنما وضع أساسا لغاية محددة، هي صون ألسنة الناس من أن تخرج عن حدود الصحة والفصاحة معا، انطلاقا من حرص علماء العربية على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما، إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة.[3] وكان الإعراب عند أولئك "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ".[4] والألفاظ ليست هي الأصوات، وليست هي الكلمات، وإنما هي مجموع الوحدات اللغوية الدالة، التي يستعملها المتكلم بكيفيات مخصوصة، لأغراض مخصوصة.

يقول الزمخشري عن الإعراب وخطره:" هذا، وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثارها الحسنة، عديد الحصى، ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير معرب، فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، وقال ما هو تقوّلٌ وافتراء وهراء، وكلام الله منه براءٌ، وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة معادنه، فالصادّ عنه كالسادّ لطرق الخير كيلا تسلك، والمريد لموارده أن تعاف وتترك".[5] وإذا كان أئمة العربية الأوائل، قد أدركوا كنه العربية وسرها، وأفادوا مما في نحوها (نحو الفطرة) من إمكانات تعبيرية وإبلاغية، في محاولة لتأصيل نظرية لغوية متكاملة، تجمع بين المبنى والمعنى، وبين النحو والبلاغة، لأن اللغة ليست مجرد قواعد شكلية يتعلمها المتكلم ويتقيد بها، بل هي مرتبطة بوظيفتها التعبيرية والإبلاغية، وتزيد عن ذلك بتحقيق مستوى البلاغة والفصاحة والبيان، وهو ما أدركه الخليل وسيبويه والفراء وابن جني والجرجاني وغيرهم. إذا كان الأمر عند أولئك الأئمة

كذلك، فإننا نجد -للأسف- في مقابل ذلك الكثير من النحويين المتأخرين، بل وبعض المتقدمين، الذين جعلوا من نحو العربية أحكاما وقوانين، وقوالب شكلية صورية جامدة، لا تستجيب لمرونة العربية وحيويتها، وروحها الوثابة المبدعة، واستبدلوا الشواهد اللغوية الفصيحة- ممثلة في لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء المنظوم والمنثور- استبدلوا كل ذلك بشواهد متكلفة مغرقة في الصنعة والتعسف.[6] بل إنه ليلاحظ على بعض هؤلاء النحويين، ولعهم الشديد بالشاهد المصنوع، فضلا على اعتمادهم على لغة الشعر، على بعدها في كثير من الأحيان عن أن تكون مثالا للمألوف المتداول من الكلام، ولم يعتمدوا على لغة القرآن الكريم، وهي اللغة الصحيحة الفصيحة المشرقة، الاعتماد الكافي. بل الأعجب من ذلك، أن بعض النحويين حملوا كثيرا من وجوه القراءات على الخطأ أو الشذوذ، وشواهد ذلك كثيرة معروفة. وقد رد أصحاب القراءات والمفسرون على ما ذهب إليه بعض أولئك النحويين، وأنكروا عليهم القول بتخطئة ما ثبت بالرواية من وجوه القراءات. يقول الفخر الرازي في تفسيره: "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول، فرحوا به. وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت على وفقها، دليلا على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى".[7] لقد غدت الأمثلة النحوية في بعض كتب هؤلاء ألغازا، لا يقوى المتعلمون على فك طلاسمها، من ذلك ما ورد مثلا في أول كتاب المقتضب للمبرد (ت285هـ)، أشهر زعماء المدرسة البصرية بعد سيبويه، إذ نقرأ في باب الفاعل والمفعول، أمثلة لا خلاف في أنها مصنوعة متكلفة، يوردها المبرد تحت عنوان: هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون !)[8] منها:

(أعجبني ضرب الضارب زيد عبد الله) (أعجبني الضربُ زيدا عمرا) (ضرب الضارب عمرا المكرم زيدا أحب أخوك) (ظننت الذي الضارب أخاه زيد عمرا) (سرّني والمشبعه طعامك شتم غلامك زيدا) (سرّ دفعك إلى المعطي زيدا دينارا درهما القائم في داره عمرو)

ثم نقرأ هذا اللغز الأكبر: (الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما، القائم في داره أخوك سوطا، أكرم الآكل طعامه غلامه زيدٌ عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك).

ما أعجبه من امتحان! وما أعجبها من شواهد يُعلَّمُ بها أبناء العربية النحو والإعراب! قد لا أكون مبالغاً إذا قلت إن هذا الذي ورد في كتاب المبرد، وفي غيره من كتب المتأخرين خاصة، هو الذي نقر وما يزال ينفر طلاب العربية، ويحملهم على مناصبة العداء لهذه اللغة اللطيفة الشريفة على حد تعبير ابن جني، واتهام قواعدها بالصعوبة و التعقيد والتعسف والتخلف عن مسايرة الواقع اللغوي الحي. لقد ورثت الأجيال المتعاقبة، العربية وقواعدها من غير مصادرها الأصلية في الغالب، فابتعدت عن بلاغة العربية وبيانها وسحرها، وانحرفت السبل بالمعلمين والمتعلمين في زماننا هذا، بسبب ما ملأ ويملأ مكتباتنا من كتب ومصنفات، تقدم للمتعلم عددا هائلاً من القواعد النحوية والمصطلحات الإعرابية البعيدة عن منطق اللغة ووظيفتها الحقة.

إشكالية المصطلح:

يعرف "المصطلح" بأنه اللفظ أو الرمز اللغوي، الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة.[9] ومن خواص المصطلح، أنه ذو معنى واضح و محدد. ولا يخفى على دارس علوم العربية كثرة المصطلحات النحوية والإعرابية، واظطرابها أحيانا، بسبب العناية بالجانب الشكلي للغـــة وقواعدها، دون الغوص في مضامينها وأغراضها المتوخاة من الملفوظ. وإذا كان المصطلح النحوي عموما، قد عرف هذا التنوع والثراء، بسبب تنوع مصادره، وتعدد مذاهبه واتجاهاته، منذ الدرس اللغوي البصري والكوفي خاصة، إلا أنه لم يبلغ حد الإخلال الذي بلغه في مصنفات النحويين المتأخرين، ومن انساق وراءهم. وما يلاحظ على الدرس اللغوي المقرر في مدارسنا وجامعاتنا أنه درس ينبني –في الغالب– على قواعد وضوابط صاغها النحويون المتأخرون، وفق مناهج شكلية، توجهها نظرية العامل، هذه النظرية التي ارتبطت –بعد الرعيل الأول– بقواعد إلزامية، تفرض على المعلم والمتعلم مراعاة الشكل أكثر من مراعاة المعنى، مما يستلزم التنبيه إلى هذا الانحراف عن الغاية الحقيقية التي من أجلها وجد النحو والإعراب: الوصف الحقيقي، والتفسير الموضوعي لنظام العربية وطبيعتها في التعبير والتبليغ، إذ" لابد من تحقيق الكفاية الوصفية، والكفاية التفسيرية في أي محاولة لإعادة النظر في النظام النحوي للعربية، حسب أسس وظيفية قديمة أو جديدة، إذ ليس من المعقول أن نكتفي اليوم بالوصف والتفسير، اللذين قدمهما النحاة

العرب القدامى لنحو العربية، فلا ريب أن عملهم ليس كاملا، بل هو ناقص، يحتاج إلى استدراك كثير".[10]

إن ما قدمه النحو العربي التقليدي، وما يزال يقدمه من وصف للظواهر النحوية، هو وصف شكلي أو يغلب عليه ذلك، مما أبعده ويبعده عن الوظيفة التي تستجيب لمتطلبات الاستعمال اللغوي الفعلي ومعانيه ودلالاته؛ إذ ليس من العلمية والموضوعية، وليس من المنطق اللغوي ما نقرؤه في كتب النحو من مصطلحات وألقاب تفتقر إلى الدقة العلمية والكفاءة الوظيفية، كالإعراب التقديري والإعراب النيابي، والأسماء المبنية والمبتدأ والخبر، والأفعال الناقصة، والمبني للمجهول، ونون النسوة، ونحوها من المصطلحات التي ينبغي مراجعتها وبيان وظيفتها الحقيقية، حتى تكون المصطلحات في عربيتنا تبعا للمعاني، يقول ابن جني في أهمية المعنى وتقديمه على الشكل:" فكأن العرب تُحَلّي ألفاظها، وتدبجها وتشيها، وتزخرفها عناية بالمعنى الذي وراءها، وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها...، الألفاظ خدمٌ للمعاني، والمخدوم لاشك أشرف من الخادم".[11] وفي ما يلي عرض موجز لعدد من المفاهيم والمصطلحات النحوية والإعرابية، التي ينبغي- في تقديري-مراجعتها، بل واطراح بعضها، والحد من انتشارها وتداولها، والأمر لا يحتاج إلى أكثر من الرجوع إلى مصادر الدرس اللغوي العربي الأصيل، وقراءتها قراءة نقدية فاحصة، والاستفادة مما يقدمه الدرس اللغوي الحديث من مناهج وأفكار.

الإعراب النيابي:

الإعراب عند النحويين قسمان: أصلي، ويكون بالحركات، وفرعي أو نيابي ويكون بالحروف. وإنما كان الإعراب الأصلي بالحركات لأنها أقل وأخف، ما لم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل؛ ولهذا كثرت الحركات في بابها دون غيرها مما أعرب إعرابا فرعيا أو أصليا مقدرا.[12] والعلامات الفرعية إنما تأتي نتيجة لغياب العلامات الأصلية(الحركات) ولا يحدث العكس.

لقد حكم النحويون على المفرد بأنه الأصل، والمثنى والجمع فرعان عنه، فالمثنى والجمع وجدا حتما بعد الألفاظ المفردة. ونستطيع أن نرتب على ذلك أن ما يعرب به الأصل أصل، وهو الحركات، وما يعرب به الفرع فرع، وهو الحروف، كما في المثنى والجمع والأسماء الستة، حيث طالت أواخر الكلمات، وعد هذا التطويل

حرف إعراب، لأن الإعراب بالحركات عليها غاية في الثقل، بسبب توالي الحركات، أي أن الإعراب الفرعي أو النيابي جاء بسبب ثقل الإعراب الأصلي، في أحواله التي حصرها النحاة في المثنى وجمع المذكر السلم والأسماء الستة، وهي الألفاظ التي تنوب فيها الحروف عن الحركات، ثم جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف، حيث تنوب الحركات عن الحركات. وسنكتفي هاهنا بعرض موجز عن إعراب الأسماء الستة والممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم. حكم الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم أن ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة.[13] وهذا الإعراب، على شيوعه في أوساط الدارسين والمتعلمين ليس هو الإعراب الأوحد الذي قال به علماء العربية؛ فقد قيل فيها: إن الواو والألف والياء حروف إعراب، وقيل إنها ليست حروف إعراب، بل دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وهو رأي الكوفيين؛ فقد ذهبوا إلى أن الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابا للأسماء الستة في حال الإفراد، وعند الإضافة استثقلوا هذه الحركات على حروف العلة (الواو والألف والياء) فأوقعوها على ما قبلها، وأسقطوا الحروف فبقيت الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر، ولما كانت الإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، لأن الحركة التي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد، هي بعينها تكون إعرابا له في حال الإضافة.[14] وذهب علي ابن عيسى الربعي إلى ما يشبه رأي الكوفيين في توجيه الإعراب في الأسماء الستة، توجيها، وملخص الرأي عنده أن هذه الأسماء "إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب".[15] في حين ذهب أبو عثمان المازني إلى أن هذه الحروف التي في آخر الأسماء الستة إنما نشأت عن إشباع الحركات.[16] وهذا الذي ذهب إليه المازني رأي سديد متقبل، بدليل أننا إذا قلنا مثلا: هذا أخوك، فإن كلمة (أخوك) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المشبعة (الممطولة) وليست الواو النائبة عن الضمة، فالضمة موجودة ثابتة على الخاء في (أخُوك)، وكذلك الحال مع حالتي النصب والجر. ومن الإعراب النيابي أيضا، نيابة الحركات عن الحركات كما هو الحال في ما يسمى بالممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم؛ حيث تنوب الفتحة عن الكسرة في الأول، في حال الجر وتنوب الكسرة عن الفتحة في الثاني في حال النصب، على أشهر الأقوال وأصحها عندهم، إذ المسألة موضع خلاف بين النحويين؛ فقد قيل إن

جمع المؤنث السالم، إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فهو مبني على الكسر في محل نصب. وقيل: هو معرب، ثم قيل: ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقا، سواء أكان مفرده صحيحا أم كان معتلا. وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحا. وقيل: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقا، حملا لنصبه على جره؛[17] فجمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر السالم، و في جمع المذكر السالم حمل النصب على الجر، ولهذا حمل النصب على الجر فيما جمع بألف و تاء حرصا على اتساق القواعد في العربية، يضاف إلى ذلك أن الكسرة قريبة من الفتحة في الخفة و الثقل، فهي تالية لها. كما أرجع النحويون سبب هذه النيابة إلى أمن اللبس؛ فكأن العربي بطبعه وسليقته. إنما منع الكسرة عن الممنوع من الصرف في حال الجر، حتى لا يشتبه بالمنسوب إلى ياء المتكلم، فهولا يقول مثلا: مررت بأحمد -بالكسرة، حتى لا يظن أنه يريد النسبة: (أحمدي)، ويمنعون الفتحة عن جمع المؤنث السالم، حتى لا يشتبه بالمؤنث المفرد، كما في مثل قولنا: كافأت الطالبات المجتهدات، فلو قيل الطالبات، لاشتبه الجمع بالمفرد (الطالبة). ومهما يكن أمر التعليل، فإن النيابة الحركية هي النيابة الصحيحة المقبولة لغة ومنطقا، لأن كلاً من الفتحة والكسرة إنما تنوبان عن حركة غائبة غير ثابتة، وهذا هو الأصل في النيابة؛ أي أن تأتي العلامة الفرعية عند غياب العلامة الأصلية.

المبتدأ والخبر:

هذان مصطلحان معروفان في النحو العربي، ويراد بهما عادة: المسند إليه والمسند في الجملة الاسمية؛ فالمبتدأ هو المسند إليه، يثبت له المعنى وينسب إليه، والخبر هو المسند الذي يثبت به المعنى. وقد استقر في أذهان النحويين، أن المبتدأ إنما سمي كذلك لأنه مبتدأ به الكلام. ويكون على صورتين مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع يسد مسد الخبر.[18] وأن الخبر خبرٌ لأنه مذكور بعد المبتدأ أو يخبر به عن المبتدأ. وهذا تفسير قاصر، لم يقل به أصحاب الفهم اللغوي السليم. يقول إمام النحو والبلاغة عبد القاهر الجرجاني عن المبتدأ والخبر: " وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ. بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ويثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت:(زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق لزيد، وأسندته إليه، فـ(زيد) مثبت له، و(منطلق) مثبت

به. وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكمه واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند. ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ، بأن يقال:(منطلق زيد) ولوجب أن يكون قولهم:"إن الخبر مقدم في اللفظ، والنية به التأخر محالاً".[19]

وبناء على ذلك، فإنه يحسن أن يطلق على المبتدأ مصطلح "مسند إليه" وعلى الخبر "مسند" ويشاركهما في ذلك ركنا الجملة الفعلية: الفعل والفاعل، بسبب ما بين الجملتين من شبه في الوظيفة الإخبارية والتبليغية، وإن اختلفتا في طبيعة ركنيهما وفي ترتيبهما. يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه:" وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء ".[20] وسار جمهور النحاة على خطى سيبويه، واصطلحوا على أن المسند إليه هو المحكوم له أو عليه جملة أو تركيب وفي أي صورة كان، والمسند هو المحكوم به في أي صورة كان، وفي هذا يقول الجرجاني: " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه"[21] ويقول ابن يعيش عن الفاعل: " وقال بعضهم في وصفه، هو الاسم الذي يجب تقديم خبره، لمجرد كونه خبرا، وهذا عندي ليس بمرضي، لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل، لم يتقدم لمجرد كونه خبرا، إذ لو كان كذلك لوجب تقديم كل خبر...".[22] كما يلاحظ أن إطلاق مصطلح (مبتدأ) في النحو العربي التقليدي إطلاق يعتمد على البنية الصورية الرتبية، بينما كانت تسمية (الخبر) تسمية أسلوبية وظيفية، لا تخضع للتركيب والترتيب، ولذلك تعدد مفهوم الخبر؛ فهو خبر المبتدأ، وخبر الفاعل، والحال. يقول عبد القاهر الجرجاني في باب القول على فروق في الخبر:" أول ما ينبغي أن يعلم منه، أنه ينقسم إلى خبر هو جزءٌ من الجملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه، زيادة في خبر آخر سابق له؛ فالأول خبر المبتدأ كـ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق) والفعل في قولك:(خرج زيد)، فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثاني هو الحال، كقولك: (جاءني زيد راكبا)، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل "[23] وقد سبق سيبويه إلى تسمية الحال خبرا.[24] فما الذي سوغ للنحويين تسمية المبتدأ مبتدأ

؟ أهو تقدمه على الخبر وانبناء الخبر عليه، فإن كان كذلك، فما الذي يمنع أن يسمى (الفعل) في الجملة الفعلية مبتدأ أيضاً؟ ونحن نعلم أن حكم تقدمه على الفاعل واجب عند جمهورهم، بل هو أوجب في التقدم من المبتدأ، لأنهم يسوغون تقدم الخبر على المبتدأ في حالات مخصوصة، ولا يسوغون أبداً تقدم الفاعل على الفعل، ولو تقدم لأعربوه مبتدأ لا فاعلا، أو فاعلا للفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور، كما في مثل قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَىَّ يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ) التوبة:6. مع أن تقديم الفاعل على الفعل في هذه الآية وأمثالها، وفي لغة العرب عامة، لا يخرج الجملة عن طبيعتها الفعلية، وقد فهم ذلك ابن خلدون ونبه عليه في قوله:" ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة، ألا ترى أن قولهم: زيد جاءني، مغاير لقولهم: جاءني زيد، من قبل أن المقدم منها هو الأهم عند المتكلم؛ فمن قال: جاءني زيد، أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: زيد جاءني، أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند، وكذا التعبير عن أجزاء الكلمة بما يناسب المقام "[25] وهذا الفهم الذي فهمه ابن خلدون، هو الذي ينبغي أن يتبع في التحليل الوظيفي للعناصر اللغـوية المكونة للكلام أو الجمل، وليس ذلك التحليل الشكلي الصوري غير الوظيفي الذي شاع وما يزال في إعرابنا. فالفعل من هذه الناحية أولى بتسميته مبتدأ من المبتدأ. وهذا هو الإشكال الذي يسببه التفسير الشكلي، دون مراعاة البعد الوظيفي للمصطلح، ولعل مصطلح "مسند إليه" و"مسند" أليق لهذا البعد الدلالي الوظيفي.[26]

الأفعال الناقصة:

درجت كتب النحو العربي على دراسة ما يسمى بـــ (الأفعال الناقصة) وهي كان وأخواتها و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، ضمن دراستهم للجملة الاسمية المنسوخة، أو (المحولة) كما يحسن أن تسمى، لأن تلك الأفعال تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتغير من حكمها إعراباً ومعنى. ونقرأ في كثير من كتب النحويين المتأخرين، أن (كان) مثلا، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وهذا مذهب البصريين وتابعهم فيه الفراء؛ فهم يقولون إن (كان) وأخواتها تجدد حكم الرفع للمبتدأ غير الرفع الأول الذي كان سببه العامل المعنوي (الابتداء)، في حين ذهب الكوفيون إلى أن اسم الناسخ (المبتدأ) باق على رفعه الأول، أما نصب الخبر فهو بسبب عمل الناسخ (كان)، وهذا موضع اتفاق

بين النحويين،[27] ولعل الذي حمل البصريين على هذا الرأي، ورفضهم ما ذهب إليه الكوفيون، اعتقادهم أن الفعل (كان) وما في حكمه، لابد أن يعمل الرفع قبل أن يعمل النصب، وهذا يظهر جليا مدى سيطرة نظرية العامل على فكر النحويين، وقد انعكس هذا المنهج على المعربين من أبناء العربية في مدارسنا وجامعاتنا.

وشاع على الألسنة وما يزال، أن(كان) تنصب الخبر ويسمى خبرها، مع أن منطق اللغة يظهر أن المبتدأ مرفوع أصلاً قبل دخول كان عليه، ثم إن في قولنا: وتنصب (كان) الخبر ويسمى خبرها، مجانبة للصواب، ومخالفة لوظيفة الإعراب التي هي الإبانة عن المعنى. والخبر هنا إنما هو خبر المبتدأ، أو ما صار يسمى (اسم الناسخ)، وليس خبراً لكان. ثم إن ما ينسب إلى هذه الأفعال (الناقصة) من عمل الرفع والنصب، يجعل الجمل الاسمية المنسوخة بها، كالجمل الفعلية المتعدية إلى نصب المفعول، يقول الزمخشري (ت538هـ) في المفصل:"... إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويسمى المرفوع اسما، والمنصوب خبراً، ونقصانها من حيث إن: ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً".[28] وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري وغيره من النحويين، لا يمكن الركون إليه، إذ لو كان الأمر كذلك، لوجب أن نعد كل الأفعال المتعدية التي تحتاج إلى مفعول أو أكثر أفعالاً ناقصة، لأن المعنى لا يكتمل بذكرها مع مرفوعها دون ذكر المنصوب، ولم يقل بذلك أحدٌ من النحويين. ولعل الأقرب إلى الفهم أنها سميت ناقصة لأنها لا تدل على الحدث، بل تأتي –والحال هذه– للدلالة على الزمن. وبناء عليه، فهي ليست أفعالا حقيقية بل هي أقرب إلى الأدوات التي تدخل على الجمل، فتخصص فيها الإسناد أو توجهه نحو جهة زمنية محددة، أو نحو ذلك. وهذا ما دعا الأستاذ تمام حسان إلى تصنيف (كان) وبعض أخواتها ضمن الأدوات، وأسماها الأدوات المحولة عن طبيعة فعلية.[29] والأمر الآخر الذي يدعم هذا الزعم، أن من هذه الأفعال ما يرد دالا على الحدث، فيكتفي بالمرفوع (الفاعل) ويطلق على هذه الأفعال حينذاك مصطلح الأفعال التامة أو الأفعال الحدثية، وقد ورد من ذلك شواهد عديدة، من القرآن الكريم ومن الشعر؛ فمن القرآن، نحو قوله تعالى:(وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ). البقرة: 117. وقوله(إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ).يس: 82. وقوله: (أَلاَ إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ). الشورى:53. فالأفعال: كن، يكون، تصير، أفعال تامة دالة على الحدث المقترن بالزمن، وقد وردت مكتفية

بمرفوعها (الفاعل)، وهو الضمير المستتر بعد كن ويكون، والاسم الظاهر (الأمور) بعد تصير. وأما من الشعر، فقد وردت (كان) فعلا تاما، كما في قول الشاعر:

إذا كان الشّتـــــاءُ فادْفنوني فإنّ الشّيْخ يهْزمُهُ الشّتـــــاءُ

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام (ت 761هـ) يسمي تلك الجمل الاسمية المنسوخة بـ(كان) أو إحدى أخواتها، جملا فعلية. يقول في باب انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية: "فالاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم... والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص، وكان زيدٌ قائما...".[30] وقد ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى استحسان تسمية المنصوب في هذه الجمل المنسوخة بـ(كان) أو إحدى أخواتها بـ(الحال) وهي تسمية وظيفية، إذ الغالب في تلك الأخبار بيان حال المرفوع الذي كان يسمى مبتدأ.[31]

الفعل المبني للمجهول:

وهو من المصطلحات التي نقرؤها في كتب النحويين المتأخرين، وتتردد على ألسنة المعربين من المعلمين والمتعلمين. ويشيع هذا مصطلح (المبني للمجهول) في الكتب المدرسية كثيرا، على ما فيه من قصور وظيفي مخل؛ فقد عُرّف بأنه الفعل الذي يجهل فاعله أو الفعل الذي لم يسم فاعله،[32] أو الفعل الذي حذف فاعله وأنيب عنه غيره.[33] فقد يفهم من هذا التعريف، أن سبب التسمية إنما للجهل بالفاعل، مع أن الجهل بالفاعل واحدٌ من أسباب كثيرة، تحمل المتكلم على عدم ذكر الفاعل، يقول الزركشي:" أما حذفه وإقامة المفعول مقامه، مع بناء الفعل للمفعول، فله أسباب"،[34] وذكر من هذه الأسباب: العلم بالفاعل، نحو قوله تعالى:(وخُلق الإنْسانُ ضعفا) النساء: 28. فنحن نعلم أن الله خالق الإنسان، وإنما كان الغرض هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول ولا غرض في إبانة الفاعل من هو، لقوة العلم به.

-تعظيم الفاعل وتنزيهه عن إسناد الفعل إليه، كقوله تعالى: (قُضي الأمْرُ الذي فيه تستفْتيان) يوسف:41. وقوله:(وغيض الماءُ وقُضي الأمْرُ) هود: 44. فكأن طي ذكر الفاعل كالواجب لأمرين؛ أحدهما: أنه إذا تعين الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده، كان ذكره فضلا ولغوا. وثانيهما: الإيذان بأن الفعل منه، غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به والتفرد بإيجاده.

– وأما تنزيه الفاعل، فنحو قوله تعالى: (وأنّا لا ندْري أشرٌّ أُريد بمنْ في الأرْض أمْ أراد بهمْ ربُّهُمْ رشداً) الجن:10

كما يبنى الفعل للمفعول، إذا كان الغرض من الكلام الاهتمام بالحدث، نحو قوله تعالى:(وإذا قُرئ القُرْآنُ فاسْتَمِعوا لهُ وأنْصِتُوا) الأعراف:204. ومن الأسباب الداعية إلى بناء الفعل للمفعول، الخوف من الفاعل، نحو قولنا سرق المتاع، أو الخوف على الفاعل، مثل: كسر الإناء، ونحو ذلك من الأغراض والمقاصد. وبعد هذا، فلست أدري لماذا يشيع هذا المصطلح (المبني للمجهول) مع أن النحويين الأوائل لم يكونوا ليطلقوا عليه هذه التسمية، فهو عندهم الفعل المبني للمفعول كما هو عند سيبويه[35] وابن جني،[36] والزمخشري. يقول الزمخشري:"ومن أصناف الفعل: المبني للمفعول، وهو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة (فعَلَ) إلى (فُعل)، ويسمى ما لم يسمَّ فاعله".[37] ويقول صاحب خزانة الأدب في باب: مفعول ما لم يسم فاعله: "... على أنّ أعلم وأخواتها مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، إذا بُنيت للمفعول، لا ينوب عن الفاعل إلا المفعول الأول".[38]

فهؤلاء جميعا يطلقون على هذا البناء من الفعل: (المبني للمفعول)، وهو اصطلاح يراد به تلك الخاصية التركيبية في الجملة الفعلية، المبنية على الحذف والاختصار، استجابة لمتطلبات شكلية وبيانية. وهذه الخاصية التركيبية تتردد كثيرا في لغة القرآن الكريم، وخاصة في وصف مظاهر القيامة للدلالة على المطاوعة والامتثال لأمر الله سبحانه وتعالى، من ذلك قوله تعالى: (ونُفِخَ في الصّور، فصَعِقَ مَنْ في السّمَواتِ ومَنْ في الأرْض) الزمر: 68، وقوله:(وأشْرَقتِ الأرْضُ بنور ربِّها ووُضِعَ الكتابُ وجِيءَ بالنَّبيّينَ والشّهَداءِ، وقُضِيَ بَيْنَهُمْ بالحَقّ وَهُمْ لا يُظْلَمُون) الزمر: 69. فالأفعال في هذه الآيات بُنيت للمفاعيل، ولم يكن البناء بسبب الجهل بالفاعل، إنما كان لغرض دلالي بياني، وهو المطاوعة والامتثال. ولو كان المنطلق في درسنا اللغوي النحوي من القرآن الكريم، والنصوص اللغوية الأصيلة، كما كان منطلق علماء العربية الأوائل، لما وقع المصطلح النحوي الإعرابي فيما وقع فيه من الاضطراب والغموض، وعدم الدقة في أداء ما أنيط به من وظيفة. يقول محمد الطاهر الحمصي: "إن الفصل بين النحو و المعنى، يجني على النحو جناية سيئة، لأنه يجرده من أعظم وسائل الإقناع –أعني تجريده من القدرة على التعليل

المعنوي- ويفضي إلى طمس الفروق الدلالية بين التراكيب، مما يشوه فهم المتعلمين للنصوص، ويؤدي بهم إلى العجز عن إلتزام الدقة فيما ينشئون من كلام".[39] ويضيف الحمصي، مبرزا خطورة الفصل بين النحو والمعنى: " ولعل القدر الأعظم من الضعف اللغوي الذي نشهده اليوم عند عامة المتعلمين، عائد إلى تعليم النحو مفصولا عن المعاني النحوية التي ترشح من التركيب"[40].

نون النسوة:

وهذا مصطلح آخر من مصطلحات النحو، التي تتردد في كتب المتأخرين، وعلى ألسنة العامة والخاصة من المتعلمين، دون إدراك ما في المصطلح من قصور وتضييق في وظيفته ودلالته. ويقصد بـــ(نون النسوة) تلك النون التي تلحق الأفعال المسندة إلى المؤنث الجمع:(فَعَلْنَ، يَفْعَلْنَ، افْعَلْن) سواء أكان المؤنث إنسانا أم حيواناً أم نباتا أم جماداً، أي أن هذه النون إنما هي نون المؤنث عموما، يقول سيبويه:"وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً"،[41] فهو لا يسمي هذه النون نون النسوة. أما قوله في موضع آخر من الكتاب، وفي باب الحروف الزوائد، تحديدا:" وأما النون فتزاد في فعلانَ خامسة ونحوه، وسادسة في زعفران ونحوه... وفي تفعلين وفي فعل النساء، إذا جمعت نحو: فعلْنَ، ويفعلْنَ "،[42] فلا ينبغي أن يظن أن سيبويه أراد الاصطلاح على تسمية هذه النون التي تلحق الفعل المسند إلى جماعة النساء، لأن سيبويه أراد التمثيل لا غير. ويسميها الزمخشري نون جماعة المؤنث، يقول في المفصل، في فصل بناء المضارع:" وإذا اتصلت به جماعة المؤنث رجع مبيناً، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء، التي هي ضمائر لأنها منها وذلك قولك: لم يضربن ولن يضربن".[43]

ويسميها ابن مالك في ألفيته "نون الإناث"، يقول:[44]

وَفِعْلُ أمْـــرٍ ومُضِـــــــيٌّ بُنِيَا وأعْرَبُوا مُضَـــارِعًا: إنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إنَاثٍ: كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِـــنْ وبعد هذا كله، فلا ندري ما السبب في شيوع مصطلح (نون النسوة) في كتب المتأخرين، ومنهم المتخصصين الأكاديميين، فقد عجبت للدكتور مهدي المخزومي كيف يسمي نون المؤنث نون النسوة، يقول عن بناء الفعل المضارع: "ولا يبنى عندهم -جميعا- إلا

إذا اتصل آخره بنون النسوة فيبنى على السكون".[45] وإذا كانت هذه النون، تلحق الفعل المسند إلى جماعة المؤنث من بني الإنسان (النساء)، كما في قوله تعالى:(والوالداتُ يُرْضعْن أوْلادهُنّ حولَيْن كمليْن لمنْ أراد أنْ يُتم الرَّضاعة) البقرة: 233. وقوله: (يا أيّها النّبيّ إذا جاءكَ المُؤْمناتُ يُبايعْنكَ على ألاّ يُشْركْن بالله شيْئا ولا يسْرقْن ولا يزْنين ولا يقْتُلْن أوْلادهُنّ ولا يأتين ببُهْتان يفْترينهُ بيْن أيْديهنّ وأرْجُلهنّ ولا يعْصينكَ في معْرُف فبايعْهُنّ واسْتغْفرْ لهُنّ الله إنّ الله غفُورٌ رحيمٌ) الممتحنة: 12. أقول: إذا كانت هذه النون تلحق الأفعال المسندة إلى جماعة المؤنث من بني الإنسان كثيرا، فإنها في المقابل تلحق الأفعال المسندة إلى جماعة المؤنث من غير جنس النساء، ولا أدل على ذلك، ما في العربية من شواهد ونصوص لا تقع تحت حصر، تسند فيها هذه النون لغير جنس النساء تماما، وأفضل ما نستشهد به في هذا السياق، الآيات الكريمات:(إنّا عرضْنا الأمانةَ على السّموات والأرْض والجبال فأبيْن أنْ يحْملْنها وأشْفقْن منْها وحملها الإنْسانُ إنّهُ كان ظلُوما جهُولاً) الأحزاب:72. (أولمْ يرَوْا إلى الطّيْر فوْقهُمْ صافاتٍ ويقْبضْن ما يُمْسكُهُنّ إلاّ الرّحْمانُ) الملك:19 (والعاديات ضبْحا فالمُوْريات قدْحا فالمُغيرات صُبْحاً فأثرْن به نقْعاً فوسطْن به جمْعاً). العاديات 1-5 فالأفعال الواردة في الآيات السابقة، أفعال مسندة إلى السموات والأرض والجبال، والخيل، فكيف يليق بنا أو بغيرنا أن نعرب لتلامذتنا في المدارس، ولطلبتنا في المعاهد والجامعات، أن الفعل (يحملنها) مثلا في قوله تعالى:(فأبين أن يحملنها) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة؟! فأي ضلال هذا! وأي إعراب هذا الذي يدّعون؟!

خاتمة:

أما بعد، فهذه مجموعة من الملاحظات التي تجمعت لدي، عن نحو العربية وقواعدها، من خلال تجربة متواضعة في ممارسة العملية التعليمية لنحو العربية، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

-إن علم العربية من العلوم الشرعية، له قدره وخطره، يتطلب من الباحث العلم والدراية والإخلاص، يقول السيوطي:" ولا شك أن علم اللغة من الدين، لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة".[46]

- ضرورة الأخذ عن أئمة اللغة و النحو، الذين أوتوا العلم والدراية، والفصاحة والبيان. فجمعوا بين نحو الفطرة ونحو الفطنة، أمثال الخليل وسيبويه والفراء وابن جني والجرجاني وغيرهم؛ فقد كان هؤلاء لا يصدرون إلا عن وعي وفهم، وإذا سئلوا عن مسألة لا يعرفونها، أو لم تتأكد صحتها عندهم، قالوا: لا ندري، ولم يتحرجوا، لأنهم يعلمون أن العالم لا يزال عالما كلما قال: لا أعلم كل شيء، فإن زعم أنه يعلم فقد جهل. سؤل أبو العباس ثعلب عن شيء فقال: " لا أدري. فقيل له: أتقول لا أدري، وإليك تضرب أكباد الإبل، وإليك الرحلة من كل بلد! فقال للسائل: لو كان لأمك بعـــدد لا أدري بعر لاستغنت".[47]

-في النحو العربي أحكام ونظرات، تحتاج إلى إعادة قراءة، وإعادة كشف وترتيب، حتى تتجلى غاية النحو الحقيقية؛ إذ ليست الغاية التي وجد النحو لأجلها، هي معرفة الصواب والخطأ، وضبط أواخر الكلمات فحسب، كما هي عند بعض النحويين المتأخرين. ولعل الانحراف بغاية النحو السامية والواسعة، إلى هذه الزاوية الضيقة، إنما كان نتيجة لجملة من الأسباب، لعل أهمها تخلي أبناء العربية-لظروف ودواع مختلفة-عن مستوى اللغة الفصيح، وابتعادهم عن مصادرها الأصيلة: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والكلام العربي الفصيح المنظوم والمنثور.

-العمل على تشجيع الدارسين والمتعلمين وحملهم، على العودة إلى المصادر الأصيلة التي أسست علم العربية وأصلته، وقراءتها قراءة نقدية فاحصة، في ضوء ما يقدمه الدرس اللغوي الحديث، من مناهج ونتائج تثري الدرس اللغوي العربي الأصيل، وحتى لا يحاط ذلك التراث اللغوي بهالة من القدسية، وسياج من المحظورات يبعده أو يحجبه عما تنتجه الحضارات الأخرى من علوم ومعارف.[48]

-إن مقولة:(ما ترك الأول للآخر شيئا) و(إن النحو العربي قد نضج حتى احترق)، لا ينبغي أن تحملنا على التسليم بأن ليس للاحق شيء يضيفه، ولم يبقى له قول أو رأي في نحو العربية وإعرابها، بل إن الصواب هو أن البحث في علم العربية، كما في بقية العلوم والمعارف الأخرى، لا ينبغي أن يتوقف، لأن الكثير الذي أنجز لا يغني عن الكثير الذي ينتظر الإنجاز.

- الابتعاد عن المنحى الشكلي الصوري الجامد، في وضع القواعد وتفسير الظواهر اللغوية، تفسيرا توجهه نظرية العامل، فتبتعد به عن الغاية الوظيفية المرجوة من النحو، وهي الأداء اللغوي السليم نطقا وكتابة؛ فالدرس النحوي المقرر في مدارسنا

وجامعاتنا منذ فترة طويلة، درس ينبني على قواعد صاغها النحويون المتأخرون وفق مناهج شكلية توجهها، في غالب الأحيان، نظرية العوامل والمعمولات، التي ارتبطت – بعد الرعيل الأول من اللغويين والنحويين – بأحكام وقوانين وضوابط إلزامية، تحمل الدارس والمتعلم على مراعاة الشكل أكثر من مراعاة المعنى، ونحن نعجب كيف تتجه العناية في مناهجنا ومدارسنا وجامعاتنا، على اختلاف مستوياتها، إلى دروس النحو ومشاكل الإعراب، دون علم المعاني؟! كيف يكون النحو المدرس منفصلا في أحكامه وتعليلاته، عن الدواعي المعنوية التي اقتضت تلك الأحكام وتطلبت تلك العلل؟! أولا يخشى على أبناء العربية أن يأتي عليهم زمن – ولعله أتى– يكون حالهم فيه، كحال الأعرابي الذي وقف على مجلس الأخفش، فسمع كلام أهله(أصحابه) في النحو، وما يتصل به من أحكام ومصطلحات، فحار وعجب وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش :ما تسمع يا أخ العرب؟ فقال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس في كلامنا ؟![49]

الهوامش

[1] – إشكالية الإعراب في اللغة العربية، قديما وحديثا، د/سالم علوي. مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. عدد 5. 2001. ص190

[2] –الخصائص، ابن جني، تح:محمد علي النجار. دار الكتاب العربي.بيروت.لبنان. 34/1.

[3] – المدارس النحوية، شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. ط5 1983. ص11

[4] – الخصـــائص35/1

[5] – المفصل في علم اللغة. دار إحياء العلوم. بيروت. ط1 1990. ص14 (مقدمة).

[6] – راجع تفصيل مسألة الشواهد في كتب النحو: الاستشهاد والاحتجاج باللغة(رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)، د/محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط3 1988، ص 158 وما بعدها.

[7] – عن: التطور اللغوي التاريخي، د/ابراهيم السمرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، 1983، ص87–88.

[8] –المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. بيروت (د ت)، (د ط) 12/1

[9] – نظر:العربية لغة العلوم والتقنية، د/ عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام للقاهرة، ط2 1986 ص118.

[10] – المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي.عبد الجبار توامة–مقال منشور في:أعمال ندوة تيسير النحو.منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.الجزائر.ص 275

[11] – الخصـــائص 220/1.

[12] – انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي. د/أحمد عفيفي. الدار المصرية اللبنانية. ط1 1996. ص251.

[13] – راجع مثلا: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ط6. 1974 .44/1.

[14] – انظر:الإنصاف في مسائل الخلاف. لابن الأنباري.دار الفكر (د ت)،(د ط) . 19/1.

[15] – المصدر السابق. 17/1.

[16] – نفســه، 17/1

[17] – انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، هامش 74/1

[18] – انظر شرح ابن عقيل: 189/1

[19] – دلائل الإعجاز . 51/1.

[20] – الكـــتاب . مكتبة الخانجي، القاهرة . ط3 1988 . 23/1.

[21] – دلائل الإعجاز . ص16.

[22] – شرح المفصل . 74/1.

[23] – دلائل الإعجاز . 140/1 . وانظر: أسرار العربية . ص29و80.

[24] – انظر: الكتاب 49/2–50و86–89.

[25] – المقدمة . ص413.

[26] – المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي . ص295 . (مرجع سابق)

[27]- بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو . نجاة عبد العظيم الكوفي . دار النهضة العربية . القاهرة 1978. ص123 .

[28]- المفصل في علم اللغة . ص314.

[29]- انظر: اللغة العربية معناها ومبناها . ص 123.

[30]- مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة، محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة ، 376/2.

[31]- انظر تجديد النحو، ص 53.وكان سيبويه يسمي الحال خبرا. انظر: الكتاب 221/1.

[32]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 119/2

[33]- كتاب اللغة العربية، السنة الأولى من التعليم المتوسط، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص80.

[34]- (5) البرهان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ط2 (دت) ، 144/3.

[35]- الكتـــاب . 41/1

[36]- أنظر: المحتسب ،تح : علي النجدي ناصف وآخران . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1386 هـ ، ص 65.

[37]- المفصل في علم اللغة . ص 309.

[38]- (4) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي . دار صادر . بيروت . ط1 . (دت) . 162/1و163.

[39]- الجملة بين النحو والمعاني . رسالة دكتوراه مخطوطة بقسم اللغة العربية . كلية الآداب . دامعة دمشق 1989 . ص26

[40]- نفســـــه . ص26.

[41]- الكتـــــاب 20/1.

[42]- نفســـــه . 236/4.

[43]- المفصل في علم اللغة . ص293.

[44]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . 36/1.

[45] - في النحو العربي ، نقد وتوجيه . دار الرائد العربي . بيروت ط2-1986 . ص128 .

[46]- المزهر في علوم اللغة وأنوعها. المكتبة العصرية. بيروت (د ط) 1986 . 302/2.

[47]- نفسه 315/2.

[48]- اللسانيات وأسسها المعرفية. عبد السلام المسدي. المؤسسة التونسية للنشر- المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر 1986. ص13.

[49] - الإمتاع والمؤانسة. أبو حيان التوحيدي. المكتبة العصرية. بيروت د ت. د ط2 /139.